# المشاركة في مؤتمر الجنان حول:

# الأزمـة المـالية العـالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربـي والإسلامـي

**طرابلس لبنان / 13-14 آذار 2009**


**مـــداخلة من إعـــــداد :**

**الباحث الاقتصادي، زكرياء بله باسـي- الجزائر**

**دبلوم دراسات عليا في قسم الاقتصاد من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة**

**إضافة إلى أنـي طالب سنة أولى دراسات عليا بكلية إدارة الأعمال بجامعة الجنان**

**عنوان الباحث :**

**أ.زكرياء بله باسي، حي المنظر الجميل ص ب 191 حي المنظر الجميل "39007" ولاية الوادي- الجزائر-**
**الهاتف الخلوي:00213777.97.37.81 ، البريد الالكتروني:B_zakaria39@yahoo.fr**

# آيات قرآنية وأحاديث نبوية
# تتعلق بموضوع الدراسة

**يقول الله تبارك وتعالى :**

﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾

[البقرة: 276]

﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِباً لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾

[الروم: 39]

**يقول رسول الله ﷺ :**

**« إذا ظهر الزنا والربا في قرية أذن الله بهلاكها »**

[ رواه أبو يعلى عن عبد الله بن مسعود]

**« لعن رسول الله ﷺ: آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه »**

[رواه مسلم]

# الأزمة المالية العالمية

## الجذور و أبرز الأسباب والعوامل المحفزة ،والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي

- تمهيد عن إرهاصات انهيار النظام الاقتصادي العالمي الجديد
- عوامل وأسباب أزمة النظام المالي العالمي .
- الآثار المتوقعة من هذه ا لأزمة على المنظومة الاقتصادية العالمية .
- الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية.
- الأزمة من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- موقف الاقتصاد الإسلامي من أزمة النظام المالي العالمي .
- قواعد (ضوابط)الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي .
- كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هي المنقذ .
- خلاص القول : قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هي الإنقاذ من الأزمة .
- نداء إلى علماء الاقتصاد ورجال المال والأعمال .
- نداء إلى المسلمين عامة .

# الأزمة المالية العالمية الجذور و أبرز الأسباب
# والعوامل المحفزة ،والدروس المستفادة
# من منظور الاقتصاد الإسلامي

إعـداد
أ.زكرياء بله باسي
B_zakaria39@yahoo.fr

**تمهيد :**

زرعت بذور الأزمة في حقيقة الأمر عام 2002 وعقب أزمة 11 سبتمبر 2001 حين اتخذت حكومة جورج بوش شعار تملك كل مواطن لمسكنه ،وساهمت بسياستها في خفض أسعار الفائدة فتسابقت المصارف في مضمار تمويل العملاء لشراء العقارات بمقدمات محدودة وآجال طويلة تصل إلى 45 عاما،وبالتالي بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي .وقد شجع ذلك المصارف على التمادي لتقديم القروض لشراء العقارات فتراجعت معايير الجودة الائتمانية والشروط المعتادة التي تدخل في الاعتبار عند منح الائتمان مثل الهوامش الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض، وثبات دخل العميل ومناسبته لقيمة القسط الشهري ، بل إنها لجأت إلى شركات التامين لتغطي مخاطر عدم السداد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما حدث التوقف عن الدفع انتقلت الأزمة إلى القطاع المصرفي والمالي.

ولعل من الجدير بالذكر في هذا الشأن أن نظام الائتمان العقاري للمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في مجموعة من الإجراءات التأمينية وتنتهي إلى توقيع المدين على كمبيالات بالأقساط الشهرية وهو ما يعرف بالتوريق securitization، أي يتم تحويل الدين إلى مجموعة من الأوراق التجارية القابلة للتداول Negotiable .

يمثل مجموعها باقي قيمة العقار زائد الفوائد، وعادة ما تقوم المصارف ببيع هذه الأصول إلى بعضها البعض باعتبارها أصول عالية الجودة، نظرا لأنها مضمونة منها ولها ذات درجة تصنيف المصرف البائع. وبذلك لم تقتصر الأزمة على المصارف والمنشآت التي لم تتبع القواعد السليمة في إدارة المخاطر بل تعدتها إلـى المصارف التي اشترت منها الأصول الـرديئة المتعلقة بالعقارات سواء داخل الـولايات المتحدة أو خارجها.

وكما قال برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في كلمة له مؤخرا نتمنى أن لاتحدث هذه الأزمات في ظل تحلي النظام المالي العالمي بعناصر الديناميكية والإبداع ،وكيف يمكن لبعض القروض العقارية السيئة bad mortgages في بعض أحياء فلوريدا /الولايات المتحدة،أن تؤدي إلى إفلاس دولة مثل أيسلندة ؟ وما الذي جعل سوق البورصة في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والآسيوية والعربية تنخفض بنسب تراوحت ما بين 40-60 % منذ بداية الأزمة، وهو أسوأ انخفاض منذ الكساد العظيم 1929 ؟ ولماذا دفعت أزمة الائتمان الاقتصاد العالمي نحو الكساد أو الركود ؟ للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها سيتم تحليل جذور الأزمة وبدايتها والعوامل التي حفزت حدوثها.

# The Current Financial Crisis

**Introduction**:

in fact, the seeds of the crisis was Planted in 2002 after the crisis of September 11, 2001 when the Government of George W. Bush. Followed the motto "every citizen has his own home, and contributed by its policy of reducing the interest rates. Banks hurried in the area of financing the clients for the purchase of real estate a limited introducing and long-term up to 45 years and, consequently, prices began gradual rise in real estate. This has encouraged banks to continue to provide loans for the purchase of real estate. So that, the quality standards and the normal conditions which has been taken into consideration when granting credit have fallen, such as credit spreads between the value of the property and the value of the loan, the income stability of the client and the relevance of the value of the monthly premium, but companies have resorted to insurance to cover the risk of non-payment alternative to credit spreads and, therefore, when the cessation of payments crisis moved to the banking and financial sector.

It may be noted in this regard that the system of mortgage credit to consumers in the United States is in a range of insurance procedures and ending to the signing of bills to the debtor's monthly premiums which is known as securitization, is the transfer of any debt securities to a group of business cards which are negotiable.

The total remaining represents value of the property plus interest, and banks often sell these assets to each other as a high-quality assets, as they are guaranteed and have a rating of the seller's bank. Thus, not only the crisis on banks and businesses that did not follow the rules of sound risk management, but transcended it to the banks that bought bad assets, including real estate, whether within or outside the United States.

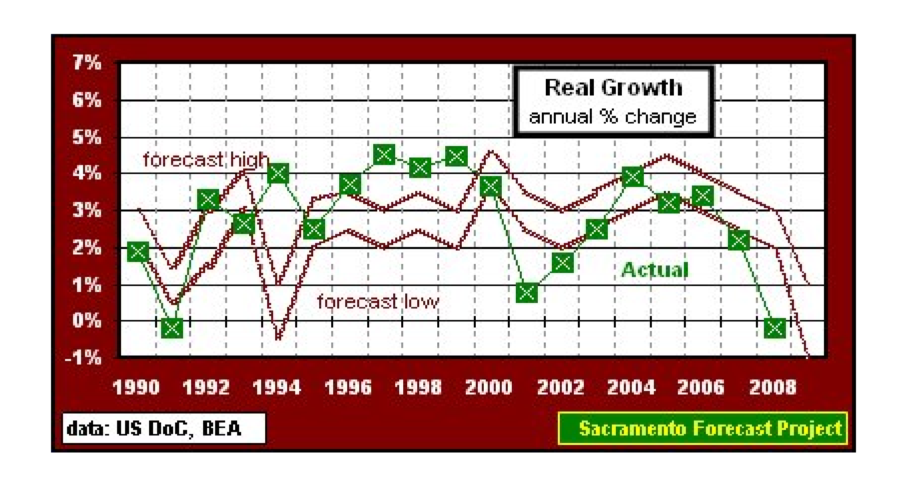
As Bernanke said, Chairman of Federal Reserve of United States in a speech recently that we wish to speak of such crises in the part of the global financial system and the dynamic elements of innovation, and how can some of the bad real estate loans bad mortgages in some neighborhoods of Florida / United States, lead to the bankruptcy of a country such as Iceland? What made the stock market in the United States and some European countries, Asian and Arab reduced rates ranging between 40-60% since the beginning of the crisis, the worst decline since the Great Depression 1929? Why the credit crisis prompted the world economy towards recession or stagnation? To answer these questions and others will analyze the roots of the crisis and the beginning and the factors that motivated them.

**في الواقع ، هناك مجموعة متشابكة ومعقدة من الأسباب التي حفزت حدوث الأزمة ويعود بعضها لأكثر من عقد من الزمان. وفيما يلي أهم وأبرز تلك الأسباب والعوامل :**

**- العامل الأول: انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لفترة طويلة (2001-2006) نتيجة التخوف من الركود الاقتصادي :**

تعود بعض جذور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى بدايات العقد الحالي 2001/2000 ، فقد كانت مختلف التوقعات في الأيام الأولى من عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى وجود احتمالات كبيرة لحدوث ركود اقتصادي عام 2001 (بعد عشر سنوات من التوسع والانتعاش)، أنظر الرسم البياني رقم (01)،وذلك نتيجة للتراجع الذي حصل في قطاع التكنولوجيا المعلومات (الذي قاد النمو خلال السنوات القليلة الماضية)، وذلك بعد اختفاء التخوفات من مشكلة Y2K .

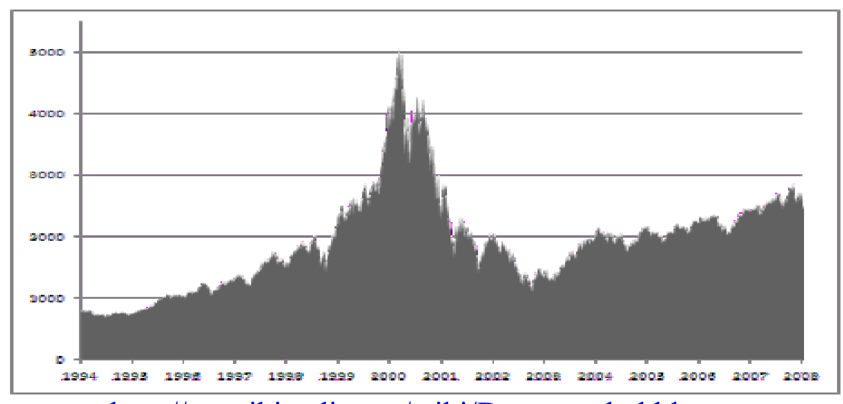
الرسم البياني رقم(01):
توقعات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الفعلية
خلال الفترة (1990-2008)




http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/index.htm

وبعد بعد مضيء الليلة الفاصلة ما بين عامي 1999/2000 دون حدوث أية مشاكل في أجهزة الكمبيوتر، وجدت كافة القطاعات الاقتصادية الأمريكية أن لديها مخزون كبير من أجهزة ومعدات الكمبيوتر الحديثة والتي تكفي حاجتها لسنوات قادمة، فبدأت بتقليص إنفاقها على قطاع تكنولوجيا المعلومات على مدي السنتين 2001/2000. وكما يشير الرسم البياني رقم (02) والذي يبين تطور الرقم القياسي نازداك The technology-heavy NASADAQ Composite index، كان مؤشر النازداك في شهر آذار/مارس 2000 عند أعلى مستوياته، وكذلك كان حال مؤشر داو جونز في شهر كانون الثاني /يناير(بداية عام 2000). ونتيجة للانخفاض الكبير في الطلب في قطاع تكنولوجيا المعلومات حدثت فقاعة الأسعار في ذلك القطاع، وانهارت على أثرها أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات والانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية .

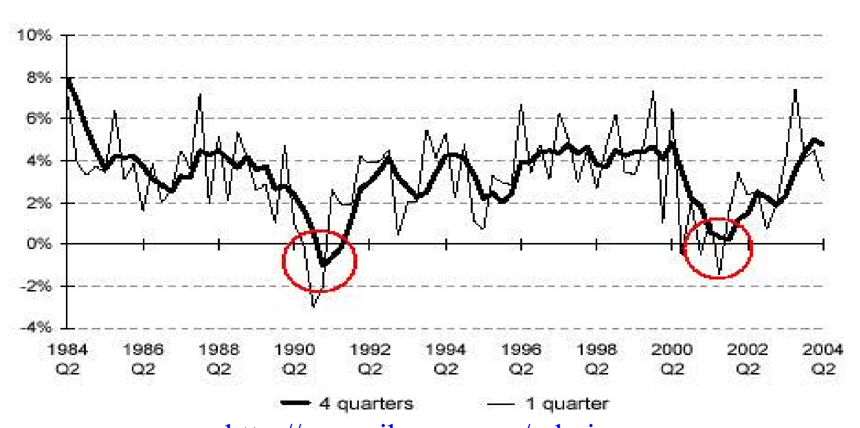
الرسم البياني رقم(02):
تطور الرقم القياسي نازداك 1994-2008



http://en.wikipedia.org/wiki/Dot-com_bubble

وقد تفاقم الوضع سواء بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، فواجهت على أثرها الولايات الأمريكية تباطؤا كبيرا في النمو، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.7 % عام 2000 إلى 0.8 % عام 2001. أنظر الرسم البياني رقم(03)، والذي يبين معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل ربعي خلال الفترة (الربع الثاني 1984 وحتى الربع الثاني 2004). وبالمقابل، انخفضت معدلات التضخم مقاسة بمعدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ( cpi) من 3.4 % عام 2000 إلى 2.8 % عام 2001 .

الرسم البياني رقم(03 ):
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية

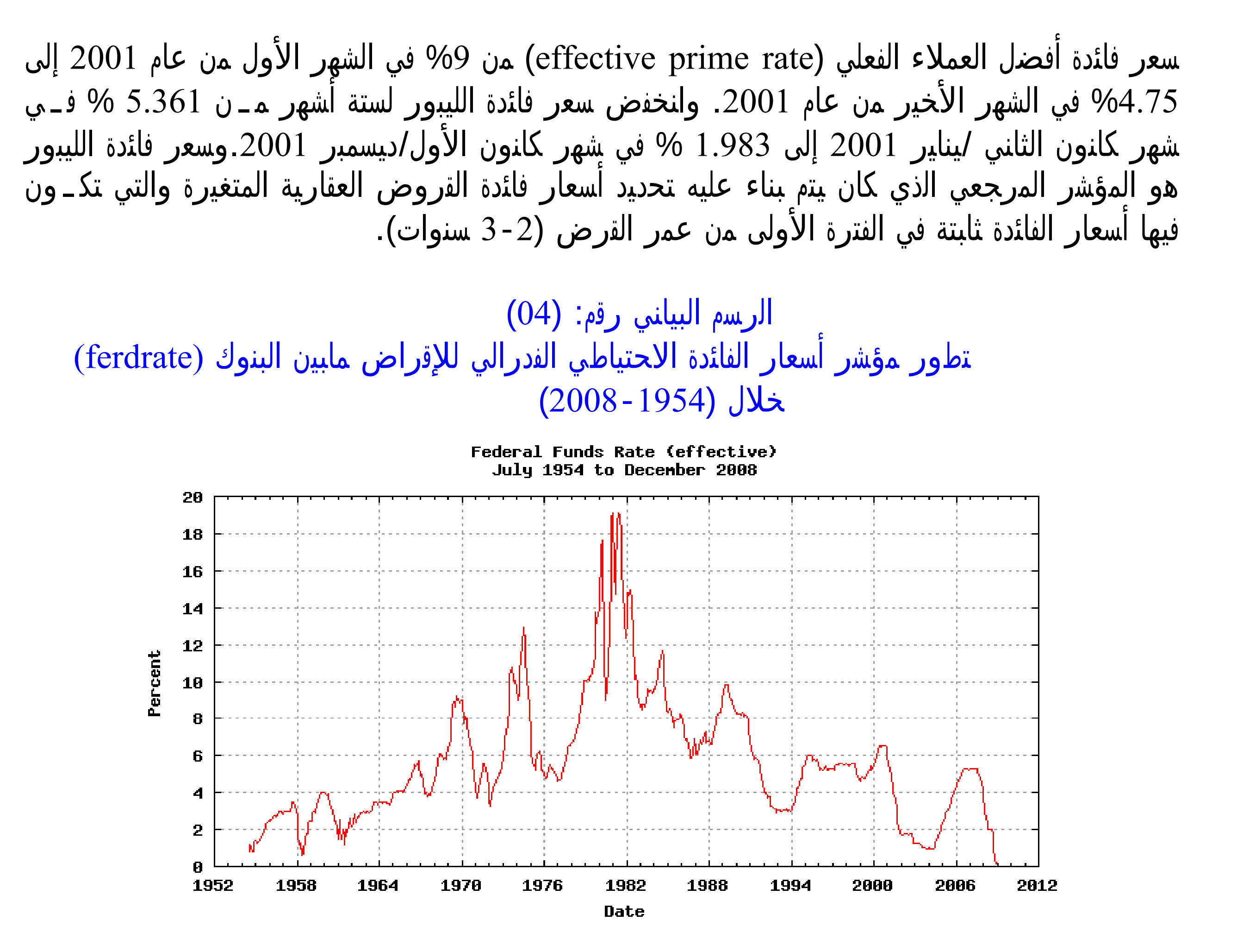


http://www.jheary.com/gdp.jpg

واستجابة لتوقعات الاقتصاديين وتوقعات بنك الاحتياطي الفدرالي باحتمال حدوث ركـود اقتصـادي عام 2001 ، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض مؤشر أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (fed rate) أكثر من عشر مرات خلال عام 2001 لوحده، وذلك من 6 % في شهر كانون الثاني/يناير 2001 إلـى 1.75 % في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه- وكان ذلك أدنى مستوى له منذ عام 1961. أنظر الرسم البياني رقم (04)، والذي يبين تطور مؤشر أسعار الفائدة الرسمي، فعلى سبيل المثـال، انخفـض

سعر فائدة أفضل العملاء الفعلي (effective prime rate) من 9% في الشهر الأول من عام 2001 إلى 4.75% في الشهر الأخير من عام 2001. وانخفض سعر فائدة الليبور لستة أشهر مـن 5.361 % فـي شهر كانون الثاني /يناير 2001 إلى 1.983 % في شهر كانون الأول/ديسمبر 2001.وسعر فائدة الليبور هو المؤشر المرجعي الذي كان يتم بناء عليه تحديد أسعار فائدة القروض العقارية المتغيرة والتي تكـون فيها أسعار الفائدة ثابتة في الفترة الأولى من عمر القرض (2-3 سنوات).

الرسم البياني رقم: (04)
تطور مؤشر أسعار الفائدة الاحتياطي الفدرالي للإقراض مابين البنوك (ferdrate)
خلال (1954-2008)




http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e2/Federal_Funds_Rate_(effective).png

**- العامل الثاني : حصول تحول في الاستثمار والإنفاق لصالح القطاع العقاري:**

نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة بمستويات كبيرة ،ونتيجة لانفجار فقاعة أسعار قطاع تكنولوجيا المعلومات، ونتيجة لتراجع معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة لقطاع تكنولوجيا المعلومات،حصل تحول واضح في الاستثمارات الشخصية لصالح قطاع الإسكان والعقار، فقد شجع المواطنون الأمريكيون على التقدم لمختلف الشركات العقارية لشراء المنازل والعقارات، فحصل ارتفاع كبير في الطلب على العقارات ، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنازل بنسب تجاوزت 100% خلال الفترة 2001-2003 .

إن الارتفاع الكبير الذي حصل على أسعار المنازل والعقار وحالة الازدهار والانتعاش في العقار، أحدث تفاؤلا لدى المستثمرين والشركات العقارية وكانت من بين عوامل هامة أخرى، سنأتي على ذكرها بعد قليل، شجعت الشركات العقارية والجهات المقرضة الأخرى على تخفيض معايير الإقراض mortgage crietria lax ، وتقديم مزيد من الإقراض لفئات السكان ذوي المخاطر المرتفعة والدخول المحدودة والسجل الائتماني غير المعروف أو الضعيف. وتشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المقترضين كانت من الجيل الأول للمهاجرين الجدد والعائدين من الحروب وذوي الدخل المحدود. وكما تشير الدراسات إلى أن 60 % من القروض التي قدمت عام 2006 كانت على أساس الدخل المعلن stated income وأشارت بعض المسوحات التي لأجريت إلى أن 90 % من القروض المقدمة على

أساس الدخل المعلن تم المبالغة فيها بأكثر من 50 % ( فحصل ما يعرف في الأدب الاقتصادي بالاحتيال العقاري mortgage fraud )، حيث تشير تقارير الاحتيال العقاري أن نسبته ارتفعت بحوالي 1411 % بين عامي 1997 و2005.

كما أشارت تلك الدراسات والمسوحات إلى أن العديد من المقرضين inders وشركات الوساطة العقارية mortgage brokers كانوا يعلمون أن المقترضين لايملكون الدخل الكافي لتسديد قروضهم، فتوسع على إثرها نسبة المقترضين من ذوي المخاطر العالية subprime بشكل سريع، وكانت القروض المقدمة من تلك الشركات تعادل القيم الجديدة للعقار وكانت نسبة القروض المقدمة تعادل أكثر من 80 % من قيم العقار الجديدة. وتشير الدراسات إلى أن مبلغ القروض العقارية يقدر بحوالي 3.9 تريليون دولار عام 2003.

- **العامل الثالث :الذي شجع على تقديم القروض لمقترضين مرتفعي المخاطر:**

ويمكن الحديث عن مجموعة من العوامل الأخرى التي شجعت على تقديم القروض لمقترضين مرتفعي المخاطر subprime customers، ونذكر منها:أولا، "سياسة الإسكان" المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعطت الأولوية لإسكان التمليك owner-occupied housing ، وذلك عن طريق توفير المزيد من التمويل اللازم أولا، وتقديم الحوافز الضريبية للمقترضين ثانيا. فمن المعروف أن مؤسسات تمويل الإسكان التي أنشأت في عقد الثلاثينات من القرن الماضي خلال حقبة ما يسمى بـ New Deal كانت موجهة لزيادة التمويل وتوفير المنازل المستقلة (الفلل)، وذلك عن طريق تقديم قروض إسكان طويلة الأجل (20-30 ) وبفائدة ثابتة. وثانيا،إن عملية تملك المنازل محفزة بالمنافع الضريبية للمقرضين والمقترضين. إن هاتين السياستين تصاحبتا بفترة انتعاش اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ونجحتا في حفز ملكية المنازل وتوفير الإسكان بمواصفات عالية، وتشير بعض الدراسات إلى أن نصف الزيادة في ملكية المنازل خلال فترة الخمسينات والستينات يمكن تفسيرها بوجود قروض عقارية طويلة المدى (30عاما) وبأسعار فائدة ثابتة، وأن الزيادة التي حصلت خلال الفترة 2001-2006 يمكن أن تعزى إلى قبول دفعات مالية مقدمة صغيرة (Garigia, et al,2007).

ومن المنافع التي يحصل عليها الشخص الذي يحصل على قرض إسكان من أجل شراء منزل ليتملكه نذكر اقتطاع الفوائد المدفوعة على قرض الإسكان من الدخل الخاضع للضريبة، واقتطاع ضريبة العقار المحلية من ضريبة الدخل الفدرالية، ومنذ عام 2006 بدأت الحكومة تقتطع مبلغ رسم التأمين المدفوع لشركات التأمين على القروض العقارية من الدخل الخاضع للضريبة أيضا. ومع ذلك حصل هو أن الحوافز الضريبية لم تعمل على زيادة نسبة ملكية المنازل ، بل شجعت المقترضين على الاستثمار بمنازل أكبر وأكثر تكلفة (هذا مع عامل ارتفاع قيمة العقارات خلال الفترة 2001-2005 )، فتشير الدراسات إلى أن أكثر من 50 % من القروض مرتفعة المخاطر قدمت لإعادة تمويل refinancing قروض عقارية موجودة بدلا من شراء منزل جديد .

وقد بلغ حجم أموال الضرائب المستردة عام 2005 نتيجة للإعفاءات الضريبية حوالي 340.5 مليار دولار أمريكي، وفقا لتقديرات مكتب الإيرادات الداخلية IRS التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. إذن ساهمت السياسة الضريبية في نمو عمليات تقديم القروض الإسكانية مرتفعة المخاطر خلال فترة انتعاش ذلك النوع من القروض ( subprime mortgages). أما العامل الثالث، الذي شجع الشركات العقارية لتقديم القروض لذوي المخاطر العالية ،فهو تحرير النظام المالي وتوفير أساليب حديثة لإدارة مخاطر الائتمان ، بالإضافة إلى الجهود التي اتبعت في عقد الثمانينات لتخفيف عمليات التمييز العنصري والاقتصادي في الإقراض.ففي عام 1980،أقر الكونغرس الأمريكي قانون الرقابة النقدية وتحرير مؤسسات الودائع ، ومن بين الأمور التي عالجها ذلك القانون هي إنهاء قيود الربا الفاحش على أسعار

فائدة القروض العقارية.ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن المقرضين أدركوا في عقد التسعينات أن عمليات الإقراض لذوي الدخول المنخفضة مربحة، طالما أنهم يستطيعون فرض أسعار فائدة كافية لتعويضهم عن مخاطر انخفاض السجلات الائتمانية.

**- العامل الرابع: ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة مع مرور الوقت ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم كما حصل عامي 2005 و 2006 :**

ونظرا لارتفاع نسبة العمولة للعاملين في القطاع العقاري والشركات العقارية، عمد الكثير من العاملين في أقسام المبيعات والتسويق في تلك الشركات إلى إخفاء حقيقة ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة AMR-Adjustable-Rate Mortgages وغيرها من أنواع القروض ذات أسعار الفائدة غير الثابتة وهذا ما تبينه البيانات المتوفرة في الجدول رقم (01 ).

أ- فقد ارتفع عدد القروض المصدرة بشكل واضح خلال السنوات 2001-2003 ،وتراجع بعد ذلـك نتيجة لارتفاع عدد القروض المتعثرة التي تم تسنيدها أو توريقها وبيعها في الأسواق المالية.

ب- استحواذ قروض الهيبرد (HM) إلى حوالي نصف القروض عالية المخاطر، وقروض الـ HM هي تلك القروض التي تحمل أسعار فائدة ثابتة في بداية عمر القرض (2-3 سنوات) ،ومـن ثـم يعاد تحديد سعر الفائدة عليها وفقا لسعر مرجعي وعادة ما يكون سعر الليبور لستة شهور +هامش

ج- أصبح نوع الإقراض بفائدة ثابتة FRM أقل من 20% من إجمالي عدد القروض عامي 2005و2006 .وبالمقابل، كانت معظم القروض العقارية المقدمة في سوق الإقراض خالي المخاطر prime mortgage market من نوع الفائدة الثابتة، حيث شكلت حوالي 60-90% خلال الفترة 2001-2005 وفقا لدراسة قام بها بعض الباحثين (أنظر: Koijen,Van O.Hemert,and Van Nieumerburgh-2007).

د- قفزت حصة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المعروفة بـ balloon عام 2006 لتصل نسبتها من إجمالي القروض عالية المخاطر إلى 25.2 % مقابل 0.8 % عام 2003 وهذه القروض تتطلب عادة دفع دفعة كبيرة في نهاية القرض.

جدول رقم (01 )

خصائص القروض عند إنشائها خلال الفترة 2001-2007

| | 2001 | 2001 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | **Size** | | | |
| Number of loans (*1000) | 452 | 737 | 1.258 | 1.911 | 2.274 | 1.772 | 316 |
| Average Loan (*$ 1000) | 126 | 145 | 164 | 180 | 200 | 212 | 220 |
| | | | | **Mortgage Type** | | | |
| FRM (%) | 33.2 | 29.0 | 33.6 | 23.8 | 18.6 | 19.9 | 27.5 |
| ARM (%) | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.2 |
| Hybrid (%) | 59.9 | 68.2 | 65.3 | 75.8 | 76.8 | 54.5 | 43.8 |
| Balloon (%) | 6.5 | 2.6 | 0.8 | 0.2 | 4.2 | 25.2 | 28.5 |
| | | | | **Loan Purpose** | | | |
| Purchase (%) | 29.7 | 29.3 | 30.1 | 35.8 | 41.3 | 42.4 | 29.6 |
| Refinancing (cash out) (%) | 58.4 | 57.4 | 57.7 | 56.5 | 52.4 | 51.4 | 59.0 |
| Refinancing (no cash out) (%) | 11.2 | 12.9 | 11.8 | 7.7 | 6.3 | 6.2 | 11.4 |

- **FMR : القرض العقاري بسعر فائدة ثابت، ** AMR: القرض العقاري بسعر فائدة متغير، *** القرض العقاري المعروف بـ Hybrid ، **** القرض العقاري المعروف بـ Balloon.**

**Source: Demyanyk, Y,Hemert, O.V.(August 19,2008)."Understanding the Subprime Mortgage Crisis". Federal Reserve Bank of St.Louis,USA.**

ونتيجة للضغوط التضخمية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عـامي 2005-2006 ، كمـا يشير الرسم البياني رقم (05)، حيث وصل معدل التضخم في هذين العامين إلـى حـوالي 3.04 % و3.2 % على التوالي، ارتفعت أسعار الفائدة(أنظر الرسم البياني رقـم (04))، فتضـاعفت مشـكلة القروض العقارية وأصبحت غير ممكنة الاحتمال لمعظم المقترضين من ذوي الدخول المتدنية وذوي المخاطر العالية وبدأت تظهر وبشكل جلي حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على الرهن كما سنبين أدناه .

**- العامل الخامس: ارتفاع حالات التخلف عن السداد delinquencies وارتفاع حالات الحجز foreclosures على الرهونات العقارية :**

ارتفعت حالات التخلف عن السداد في القروض العقارية وارتفعت حالات الحجز على الرهونات العقارية من قبل الجهات المقرضة، فقد بدأت حالات التأخر عن السداد بالارتفاع الملحوظ عام 2001 لمختلف أنواع القروض العقارية دون تمييز ، حيث وصلت إلى ما نسبته 16-20 % لكافة أنواع القروض باستثناء القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة، والتي سجلت نسبة أقل من 12 % خلال الفترة 2001-2006 وهذا الأمر أدى بالشركات العقارية إلى أن تخسر أموالها.

وقد صاحب ذلك ارتفاع حالات الحجز على الرهونات في السنوات 2007-2008 وخاصة في القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة.

**- العامل السادس: حدوث انفجار في فقاعة أسعار العقار:**

ومع ازدياد حالات التخلف عن السداد وصلت حالة الإنتاج في أسعار المنازل إلى نهايتها وبدأت أسعار المنازل بالانخفاض السريع ( أنظر الرسم البياني رقم (05)، فحدث انفجار في فقاعة أسعار العقار، ومما فاقم الأمر سوءا أن انخفاض أسعار المنازل تصاحب بحالة انتعاش في عملية بناء المنازل الجديدة (أنظر الجدول رقم (01) (فحصل فائض في العرض) واستمر حتى عام 2007. فانخفاض الطلب وارتفاع العرض أدى إلى انهيار الأسعار، وخاصة في مناطق الضواحي suburban areas وانخفاض أسعار المنازل رفع من نسبة التخلف عن السداد، لكان من الممكن للشركات العقارية أن تسترجع معظم قروضها عن طريق بيعها للمنازل المرهونة.

ولابد من الإشارة إلى أن التمويل العقاري للمقترضين مرتفعي المخاطر في الولايات المتحدة لم يقدم من قبل البنوك التقليدية :

- البنوك التجارية، كما صرحت جمعية البنوك الأمريكية على موقعها الالكتروني، بل قدم بكميات كبيرة من قبل البنوك المتخصصة .
- البنوك العقارية mortgage banks وجمعيات الإقراض والادخار savings and loens associations والتي لاتخضع لرقابة البنك الاحتياطي الفدرالي ، ونظرا لان القروض العقارية بطبيعتها طويلة الأجل في حين أن مصادر أموال البنوك وجمعيات الإقراض والادخار هي قصيرة الأجل ( ودائع توفير والأجل تحت الطلب)، فإن المخاطر الناجمة عن عدم التطابق مابين فترات استحقاق مصادر الأموال واستخداماتها تحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لتلك المؤسسات المالية الاحتفاظ بها في ميزانياتها بأمان، إلا أنها لاتحد من عدد القروض العقارية التي يمكن لها أن تصدرها (تنشئها)، إذا كان من الممكن بيعها للمستثمرين الآخرين، ومن هنا برزت نماذج التمويل المعروفة بـ originate-to-disribute، وعمليات تسنيد أو توريق الديون.

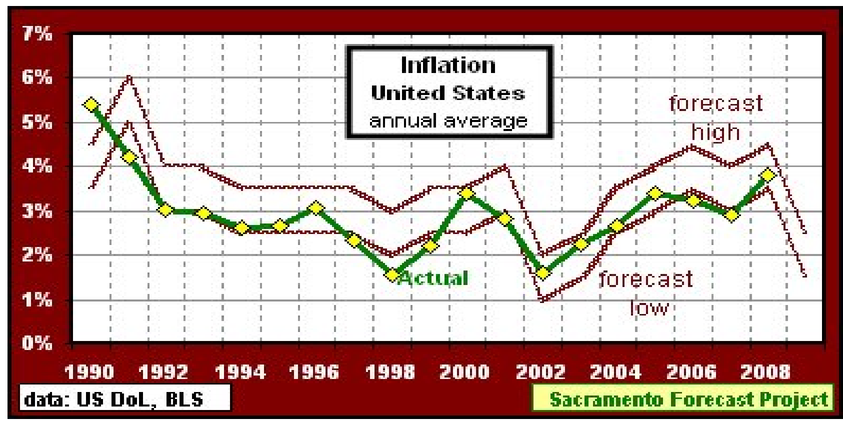
**- العامل السابع: تسنيد الديون العقارية securitization وبيعها في الأسواق المالية:**

عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية وذلك عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، فقد قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة الشبيهة على شكل Mortgage Collateraalized Debt Obligation

سندات مرهونة بالعقار، لبنوك استثمار ومؤسسات مالية أخرى Backed Securities MBS , CDOs وأجنبية ، فخلال الفترة 2001-2006 بلغت نسبة القروض عالية المخاطر التي تم تحويلها إلى سندات وبيعت لمستثمرين في الأسواق الرأسمالية حوالي 60-80% ، وكانت عملية التسنيد بمثابة تأمين للشركات العقارية، بمعنى أن بنوك أخرى تشارك في تحمل مخاطر القروض العقارية التي منحت لأشخاص ذوي سجل ائتماني ضعيف أو غير معروف.

الرسم البياني رقم(05)

توقعات التضخم ومعدلاته الفعلية خلال 1990-2008




http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/index.htm

**- العامل الثامن: قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفا مرتفعا نظرا لانها صادرة عن بنوك قوية:**

ونظرا لأن الديون العقارية للمدينين مرتفعي المخاطر قد اشتريت من قبل بنوك كبيرة وقوية، مثل مورغان ستانلي Morgan stanley وليمان براذرز Lehman Brothers ، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني credit rating agencies بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا آمنا (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض له أو على الأقل كانت غير مدركة له آنذاك.لذلك عندما ظهرت حالات العجز عن السداد كانت أولى الجهات المتضررة هي الشركات العقارية التي قدمت القروض العقارية متحملة بذلك مخاطر الائتمان credit risk. بالمقابل فإن العديد من البنوك والمؤسسات المالية حول العالم سجلت خسائر كبيرة،قدرت بمليارات الدولارات،نتيجة لامتلاكها لتلك الأوراق المالية المدعومة بالعقار. كما أن شركات التأمين، وأبرزها AIG- American International Group والتي كانت تؤمن أعدادا ضخمة من الديون العقارية واجهت خسائر مرتفعة أيضا.

ونظرا لان العديد من البنوك خسرت أموالا وتدهورت حسابات ميزانيتها، فلم تعد تحتمل تقـديم قـروض لبنوك أخرى،فأدى ذلك إلى ظهور نقص في السيولة في الأسواق المصرفية .فالبنوك تعتمد في العادة على الإقراض لبعضها البعض لتسديد أعمالها اليومية، لكن بعد الموجة الأولى من خسائر الائتمـان لـم يعـد باستطاعة البنوك تجميع التمويل الكافي.فنظرا لنقص السيولة في البنوك لجأت تلك البنوك إلى بيع بعـض من أصولها مثل حزم القروض العقارية، وهذا أحدث انخفاضا إضافيا في أسعار الأصول، وأحدث المزيد من التدهور في ميزانيات البنوك، فظهر ما يعرف بالحلقة المفرغة في الأزمة المالية!! فنظرا لان البنوك خسرت أموالا كثيرة، قام الناس(المتعاملون بالبورصة) ببيع أسهم البنوك التي يملكونها، فانخفضت أسعار الأسهم وتسارعت الانخفاضات نتيجة عمليات بيع أسهم تلـك البنـوك علـى المكشـوف aggressive shorting وعمليات الانخفاض في أسعار أسهم البنوك تراكمت من مشـكلة البنـوك لان المسـتثمرين

والمستهلكين فقدوا الثقة بها من جهة، وأصبح من الصعب تجميع التمويل في أسواق الأسـهم مـن جهـة أخرى، وان نقص السيولة يعني أن على البنوك أن تخفض من أحجـام اقتراضـها وخاصـة القـروض العقارية،ونقص القروض العقارية يعني المزيد من الانخفاض في أسعار المنازل وانخفاض أسعار المنازل يعظم من خسائر البنوك، كلما حصل عجز أو تخلف عن تسديد تلك القروض.أن انخفاض أسعار المنازل والنقص في التمويل وانهيار الثقة سببت انخفاضا وتراجعا فـي الاقتصـاد الحقيقـي .فتراجـع الإنفـاق الاستثماري والاستهلاكي يعني أن الاقتصاديات الرئيسية تواجه ركودا وكسـادا وبالتـالي ارتفاعـا فـي معدلات البطالة، وهذا الأخير يعني زيادة فرص حصول عجوزات في السداد ومزيد من الخسائر للبنوك.

هذا حصل خلال الأشهر القليلة الماضية وهذه هي أهم أسباب وعوامل حدوث الأزمة المالية العالمية ،بقي أن نقول أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن حجم الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة هي بقرابة 2 ترليون دولار.

## * ماذا فعلت الولايات المتحدة بشأن الأزمة :

لاشك في أن الفرق بين أزمة 1929 والأزمة الحالية في إعتباررئيس الاحتياطي الفدرالي ، بن بيرنانكي، بعبر الماضي ومنذ أزمة الرهون في آب/أغسطس 2007، خفض بيرنانكي ، سعر الفائدة دوريا ووضح أكثر من تريليون دولار في النظام المالي.

وعلى خلاف أزمة 1929 ،ويومها استقبلت الحكومة ووقع الخزانة في عجز،واقتصرت نفقات الحكومة على الرعاية الصحية، ورفعت معدلات الضرائب ، لم تسع إدارة بوش إلى تخفيض عجز الموازنة، بل زادته.وسارع الفيدرالي ووزارة الخزانة إلى تهدئة مخاوف المستثمرين والشركات والمصارف ،وضخا نحو تريليوني دولار،إثر دعم بيع "بير ستيرنز" وتأميم " فاني ماي" و"فريدي ماك" وبيع "واشنطن موتشويل" و "واشوفيا"، وإقرار خطة بولسون، في سيولة الأسواق.

أخيرا ، وبعد مخاض عسير وافق مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيين على خطة الإنقاذ المالي التي اقترحها إدارة الرئيس جورج بوش وكلفتها 700 بليون دولار، وبعد توقيعه القانون الخاص بها، سارع بوش ليقول إن فوائد الخطة قد تتطلب وقتا طويلا قبل أن تظهر نتائجها في الاقتصاد الأمريكي، وسارع بعد التوقيع إلي طمأنة مواطنيه إلى أن الحكومة ستكون حذرة في تنفيذ القانون الذي يهدف إلى تهدئة أزمة الائتمان التي أدت إلى اضطرابات أسواق المال العالمية.

من هنا، يبدو أن خطة الإنقاذ المالي الأمريكية ليست سوى علاج وقتي للازمة، ومن المتوقع أن تتأثر الأسواق العالمية بتبعاتها خلال السنوات الخمس المقبلة، في أقل تقدير فيما يرى البعض في الوقت ذاته ، أن الأزمة لم تكن نتيجة لفشل النظام الرأسمالي، بمقدار ما كانت ناجمة عن سوء استخدام الثغرات الموجودة في هذا النظام خصوصا في مايتعلق بالديون الهائلة التي قدمتها البنوك الأجنبية إلى المقترضين.

فالخطة إذا ، هي بمثابة حل جزئي ومؤقت لأزمة الائتمان العالمية، حيث من المبكر الحكم كليا على مدى فاعليتها وبلوغها الأهداف المرجوة.

## * الآثـ ـار على المصـارف العـربية:

أما بالنسبة للعالم العربي فإن تأثره محدود بالمشكلة لعدة أسباب يأتي في مقدمتها اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري سواء في المصارف التقليدية أوفي المصارف الإسلامية فيما بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أسعار العقارات ما زالت في حدود قدرة الطلب الحقيقي على تنشيط السوق، إضافة إلى أهم الأسباب وهي الإدراك المبكر للمصارف المركزية العربية وهيئات أسواق المال لضرورة وضع الضوابط التي تحول دون انتقال الأزمة للمصارف بأنواعها المختلفة والمؤسسات والصناديق العربية.

وتم التأكيد في أكثر من مناسبة على أن المصارف العربية والخليجية، لا تواجه مشكلات في الفوائض المالية بالعملات الأجنبية، التي هي أساس الأزمة المتوسعة في الغرب، فالمشكلة الرئيسية التي تواجه المصارف ومؤسسات المال العالمية راهنا، وعلى المدى القصير ، شح السيولة القصيرة الأجل لذا من شأن الخطة ، تخفيف العبء كجرعة أولية على هذا الصعيد.
وأكدت المصارف المركزية العربية والخليجية استعدادها لضخ ما يكفي من الأموال في الأسواق إذا دعت الحاجة، ومن المتوقع حدوث ضغوط كبيرة على هذا الصعيد ،خصوصا أن المصارف المركزية بادرت إلى نشر بياناتها عنة أوضاع مصارف بلدان المنطقة، بشفافية كلية، وبينت بوضوح وفقا لما ورد في تصريحات محافظيها، أن المصارف الخليجية والعربية لم تطلها تأثيرات الأزمة إلا في شكل محدود ، مع توضيح مدى هذا التأثير والسبل المتخذة للتعامل معه.ونحن نعلم أن مصارف عربية تعرضت لخسائر جراء أزمة الرهن العقاري، وأعلنت في وقت لا حق بناء رؤوس أموالها إلا أنه على وجه العموم كانت هذه الخسائر محدودة للغاية وتقل في مجموعها عن 1% من مجموع أصول المصارف التجارية العربية.

## * الآثـــار على الأســواق العــربية:

إن استرجاع الثقة بين المؤسسات المالية في بلدان المنطقة،خطوة أولى نحو تخفيف القيود المتشددة وغير المبررة على التعاملات، في مابين هذه المؤسسات خصوصا مع طمأنة المصارف المركزية، فقد لوحظ وجود إلغاء خطوط ائتمان لمصارف محلية أو خفضها، نتيجة ارتفاع مستويات اهتزاز الثقة وأن التأثير النفسي في المستثمرين لما يحصل في البورصات العالمية ترك أثرا سلبيا في البورصات الخليجية التي سجلت خسائر مستمرة خلال الشهر الماضي (أيلول 2008 )، خصوصا الأسبوع الأول من شهر تشرين أول.
لذا فمن المتوقع أن بقاء الأزمة في إطارها المالي ، سيجعل تأثيرها بالنسبة إلى المنطقة في مستويات دنيا. فمن الواضح شمول تأثيرات الأزمة المؤسسات المالية التي لديها استثمارات في قطاعات ذات علاقة بأزمة الرهن العقاري بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومع الأمل بأن تظل الأزمة في ما يخص بلدان المنطقة في إطارها المالي وإذا تحولت إلى أزمة اقتصادية تطال قطاعات أخرى ، لابد عندها من أن تكون ذات تأثير أشد وأكبر خاصة إذا ما هبط سعر النفط دون مستوى 60 دولار للبرميل.
لا شك أن قطاع المصرفي الدولي ،ما زال مصدوما بما حصل وبات من الصعب جدا بعد اليوم الحفاظ على عامل الثقة الذي كان يجمع المستثمرين والمودعين وأصحاب رؤوس الأموال مع المصارف العالمية، لا سيما أن الأزمة المالية الأخيرة التي اجتاحت هذه المصارف ألغت مقولة أن المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية مؤسسات آمنة مقتدرة كبيرة الحجم وحسنة الإدارة، ما حصل كان بالفعل بمثابة صدمة كبيرة ألقت بتداعياتها على القطاع المصرفي العالمي في مجمله، وتسببت بخسائر كبرى لأهم اللاعبين على الساحة المالية المصرفية الدولية.
ولكن يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية في مسيرة عمل المصارف العربية ن التي سعت طوال أعوام إلى توظيف معظم رؤوس الأموال العربية داخل البلدان العربية، نتيجة لتعدد فرص الاستثمار في المنطقة، وحال هذا التوظيف دون توجه أموال عربية نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار.وحققت هذه المؤسسات فوائد كثيرة وعوائد وفيرة نتيجة لتوظيفها ، وهو درس آخر يجب أن نستقيه من أزمة المال العالمية الراهنة،بتوجيه جزء أكبر من استثماراتنا وأموالنا إلى الاستثمار العربي البيني.

## * الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية:

تتلخص الدروس المستفادة من الأزمة فيما يلي :

1- لا ينبغي لأي دولة أن تلتزم بقوالب إيديولوجية أو اقتصادية جامدة في إدارة الأزمات المالية وتعين دائما أن تكون الأولية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وبعث الثقة في نفوس الجميع .
2- المصداقية والشفافية أساس التعامل وإشاعة الثقة في العمل المالي والمصرفي.
3- توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية أمر في غاية الأهمية ويحول دون الآثار السلبية لما قد يحدث من تشوهات مالية أو مغالاة في المضاربة.
4- ينبغي أن يكون لصندوق النقد الدولي دور أكبر يساهم بجدية في وضع إطار عام دولي يكفل التنبؤ بمواقع الأزمات ووسائل التدخل السريع لتوقي آثارها السلبية.
5- على المصارف العربية أن تغتنم هذه الفرصة لتنمي توطين الثروة العربية على الأرض العربية مع بذل جهود خاصة في مجالات الطاقة البديلة المتجددة وتحلية المياه وتوطين التكنولوجيات الخاصة بهم.
6- بعد أن ظل النظام المصرفي العربي طوال السنوات العشرين الماضية يتلقى التوجهات من دون أن يكون للمصارف العربية دور في صوغها،فإن هذه الأزمة تمثل فرصة ذهبية للمصارف الكبرى لتدخل بقوة كطرف مشارك في صوغ التوجهات والقواعد الجديدة للنظام المصرفي والمالي العالمي،وفي إمكان إتحاد المصارف العربية أن يلعب الدور المنسق لهذه الجهود والتوجهات.

إن خضوع المصارف العربية لسلطات رقابية سليمة ونشرها موازناته وأوضاعها المالية بأقصى درجة من الشفافية ، يسهم بقوة في استرجاع الثقة بالأسواق ويقلل من الخسائر الناجمة عن عوامل نفسية ، والمطلوب تكاتف الجهود والعمل المشترك والمنسق بين المصارف المركزية العربية مع قيام واستعداد إتحاد المصارف العربية للإسهام فيها ودعمها بما يحقق مصلحة أنظمتها المالية والمصرفية وإقتصاداتنا العربية .

## * الأزمة من منظور الإسلامي :

تجلّت ذروة الإعصار المالي في العالم عندما انفجرت أزمة الرهن العقاري في أمريكا، إلا أن ذلك لا يعني أن سبب المشكلة ينحصر في أزمة الرهن العقاري، بل إن جذور المسألة تعود إلى عقود طويلة وترتبط بتشريعات النظام الاقتصادي الرأسمالي، بحيث يمكن تشبيه كشف أزمة الرهن العقاري لانهيار النظام الاقتصادي بانفجار ورم سرطاني كان يسري في العالم دون أن يدرك العالم خطورته، فاستمر بالانتفاخ إلى أن انفجر وسال منه القيح فأزكم أنوف البشر وأدركوا الخطر.

وكان الربا هو أبرز أسباب أزمة الرهن العقاري، الذي أدى إلى عجز الناس عن تسديد القروض التي اشتروا بها منازلهم، فلجئوا للبيع، وازدادت عروض البيوت المعروضة للبيع حتى بلغت ثلاثة ملايين، وبرزت مشكلة توفر السيولة للبنوك لعدم استرداد الديون المترتبة على العقارات، فانفجرت الأزمة. إلا أن حصر التفكير في مشكلة الربا لوحدها لا يحل الأزمة، ولا بد من تشخيص كافة أبعادها وفهم العناصر الفعالة والحيوية المضادة في النظام البديل: وهذه ما تعرضه باختصار هذه المقالة علّها تحرك أذهان الاقتصاديين إلى البحث الجاد في تفاصيل الأزمة وتفاصيل العلاج الاقتصادي الإسلامي.

فقد ظهر في القرن الماضي نظام نقدي ورقي غير مربوط بالذهب والفضة لم تعرفه البشرية في تاريخها الطويل، وهو نظام فاسد كما تثبت أزمات السيولة العالمية وتذبذبات أسعار الصرف الخيالية، وكان هذا النظام قد بدأ يتشكل عندما قررت أمريكا عدم اعتماد التغطية الكاملة من الذهب للعملة وصارت

قيمة الدولار ترتبط بقوة السياسة لا بالرصيد من الذهب كما كان عليه الحال بداية القرن الماضي.

وكانت الفردية التي يقوم عليها المبدأ الرأسمالي قد حولت الإنسان إلى وحش شهواني: فأخذ يستحوذ على الأشياء بغريزة حب التملك دون ضوابط تحدد الملكية، وكان ذلك نقيضا للاشتراكية التي كانت قد حصرت الملكية في الدولة. وهذا أدى إلى تمركز رأس المال في جيوب محدودة في العالم، ومرة أخرى صارت أزمات تلك الجيوب تتحول إلى أزمات عالمية لأن نسبة صغيرة من البشر في العالم تمتلك وتتصرف بغالبية الثروة التي ينتجها العالم.

وخصوصا أن المبدأ الرأسمالي يعرف المسألة الاقتصادية بزيادة الثروة وتكثيرها دون النظر لمن يملك تلك الثروة وكيف يملكها ويتصرف بها ؟

وإضافة لذلك، فإن التنافس على الثراء، في ظل التقدم المدني الذي صنعه الغرب (وحق له أن يفخر بذلك التقدم التكنولوجي) قد جعله يحول قيمة الإنتاج العقلي إلى ممتلكات فكرية يحتكرها أصحاب الإبداعات أو الجهات التي تسخرهم، فكان تشريع الملكية الفكرية وراء انتفاخ العديد من الشركات المعلوماتية الكونية وتحولها إلى بالونات من الدولارات بشكل متزايد، حتى أصبحت قاعدة من البيانات وجمل تربط مدخلاتها ومخرجاتها تساوي ملايين الدولارات، وتباع للعديد من الجهات مرات ومرات دون أن تمتلكها تلك الجهات التي تدفع :

1. انتشار الربا وتشريعه

2. ظهور نظام النقد الورقي غير المربوط بالذهب والفضة

3. هيمنة الملكية الفردية على كافة أنواع الملكيات

4. انتشار وتشريع فكرة الملكية الفكرية للإبداعات والاختراعات

5. تحويل النفط والطاقة إلى ملكية خاصة وتشريع امتيازات الشركات

6. انتشار فكرة الخصخصة في العديد من القطاعات الاقتصادية

7. تسخير المبادئ والسياسة والحروب لخدمة الشركات المنتجة للسلاح

8. سيطرة فكرة المنفعة على السلوك الفردي وانتشار الجشع وانعدام الضوابط المعنوية (مثل الأخلاق)

9. ترسيخ تشريعات البيوع الوهمية (بدون تقابض) وتشريع أنواع من الشركات الباطلة.

10. وتعريف المسألة الاقتصادية بزيادة الإنتاج والثروة.

## * موقف الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية من أزمة النظام المالي العالمي :

يتساءل كثير من الناس ،ما أثر أزمة النظام المالي العالمي على المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وشركات استثمار ودور تمويل وما في حكم ذلك ؟
لا يجب أن تكون ردود علماء الاقتصاد الإسلامي وخبراء المؤسسات المالية الإسلامية على الأحداث المالية والمصرفية العالمية رد فعل ، بل يجب إبراز مفاهيم وقواعد النظام الاقتصادي والمالي للناس وبيان مرجعيته وتطبيقاته ، والتأكيد على أن حدوث مثل هذه الأزمات كان بسبب غياب تطبيق مفاهيمه ومبادئه ونظمه ، وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي من خلال التركيز على قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بما يضمن عدم حدوث مثل هذه الأزمات .

## * قواعد (ضوابط) الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي :

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية ومن أهم هذه القواعد ما يلي :

**أولاً :** يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل ، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين ، وفى نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.
ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجاً أو مستهلكاً ، بائعاً أو مشترياً وذلك في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة .

**ثانياً :** يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات ، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم ، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً ، بل المشاركة في الربح والخسارة .
ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على ضوابط شرعية ، من هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبالاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقات ونحو ذلك.
كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة ، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية .

**ثالثاً :** حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة ، ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامي مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهي عنها شرعاً .

ولقد أكد الخبراء وأصحاب البصيرة من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية ، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما تقود إلى أرذل الأخلاق ، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام ، وما حدث في أسواق دول شرق آسيا ليس منا ببعيد .

**رابعاً :** لقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل : خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة ، ولقد نهى رسول ا ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين) .

ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً .

**خامساً :** يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية ، يقول ا تبارك وتعالى : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عسرة فَنَظِرةٌ إِلَى ميسرة وَأَن تَصدقُوا خَير لَكُم إِن كُنْتُم تَعلَمون ﴾ **[البقرة:280]** .

في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد ، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة ، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلاً ولا ذمة وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك .

## * كيف الخروج من الأزمة ؟ قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هو المنفذ .

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية :

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض .
- نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءً .
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل .
- نظام بيع الديون .
- نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ .

كما تبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المالية أنه يحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في وجود الأزمة وتتعارض مع فطرة الإنسان ومقاصده الشرعية .

فلقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم،

كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب والإشاعات والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل وأكدت على الالتزام بالصدق والأمانة والتبيان والشفافية .

## * خلاص القول : قواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي هي الإنقاذ من الأزمة:

وخلاص القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكن الخروج من الأزمة ، وصدق ا القائل : ﴿ فَإما يأْتِينكُم مني هدىً فَمنِ اتبع هداي فَلا يضل ولا يشْقَى ۝ومن أَعرض عن ذكْرِي فَإِن لَه معيشَةً ضنْكاً ونَحشُره يوم الْقيامة أَعمى ﴾ [طـه:123، 124] ، وقوله تبارك وتعالى : ﴿ يمحقُ الله الربا ويرْبِي الصدقَات والله لا يحب كُلَّ كَفارٍ أَثيمٍ ﴾ [البقرة:276] .

## * نداء إلى علماء الاقتصاد ورجـال المـال والأعمـال:

❑ إلى شريعة الإسلام أيها العلماء والخبراء والحكام الراغبون في إصلاح النظم المالية والاقتصادية الوضعية التي سببت الشقاء والحياة الضنك للبشرية ، وجلبت الأزمات تلو الأزمات ، ففي شريعة الإسلام الهدى والرحمة والخير ، مصداقاً لقول ا تبارك وتعالى : ﴿ قَد جاءكُم من الله نُور وكتَاب مبِين ۝ يهدي بِه الله منِ اتبع رِضوانَه سبلَ السلامِ ويخْرِجهم من الظلُمات إِلَى النورِ بِإِذْنه ويهديهِم إِلَى صراط مستَقيمٍ ﴾ [المائدة:15 ، 16]

❑ إلى الاقتصاد الإسلامي وقواعده وضوابطه الشرعية أيها الاقتصاديون ورجال المال والأعمال ، ففيه الأمن والأمان ، والاستقرار والرخاء ، وتجنبوا التعامل بالربا فهو أشر شر في المعاملات المالية والاقتصادية حتى لا تدخلوا في حرب مع ا ورسوله ، فقد قال ا ﷻ : ﴿ يا أَيها الذين آمنُوا اتقُوا الله وذَروا ما بقي من الربا إِن كُنْتُم مؤْمنين ۝ فَإِن لَم تَفْعلُوا فَأْذَنُوا بِحربٍ من الله ورسوله وإِن تُبتُم فَلَكُم رؤُوس أَموالِكُم لا تَظْلمون ولا تُظْلَمون ﴾ [البقرة:278 ، 279] .

❑ إلى المصرفية الإسلامية أيها الراغبون في إصلاح النظام المصرفي العالمي ، فلقد أكد علماء المال والمصارف العالمية فشل نظام الفوائد الربوية وصدق ا القائل : ﴿ يمحقُ الله الربا ويرْبِي الصدقَات والله لا يحب كُلَّ كَفارٍ أَثيمٍ ﴾ [البقرة:276] ، وصدق رسول ا ﷺ القائل : « إذا ظهر الزنا والربا في قرية أذن ا بهلاكها » [ رواه أبو يعلى عن عبد ا بن مسعود]

## * نداء إلى المسلمين عامة:

إلى الإسلام : أيها الحائرون في بيداء الحياة التائهون في ظلام الليل البهيم .

إلى الإسلام : أيها الراغبون في علاج المجتمع من أمراضه وآلامه وإنقاذه من بؤسه وشقائه .

إلى الإسلام : أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرون أي طرقه تسلكون ولا في أي سبله تسيرون .

إلى الإسلام : يا من اختلطت عليهم الوسائل واضطربت في قلوبهم الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة .

إلى الإسلام : أيها المحترقون بنيران التجارب الفاشلة التي أرشدكم إليها فكر حائر وعقل صغير قاصر .

إلى الإسلام : الهادئ المشرق المستنير الذي يحمل رحمة السماء إلى الأرض .

إلى الإسلام : أيها العاملون المخلصون .

إلى هؤلاء أوجه النداء القرآني :

﴿ يا أَهلَ الْكتَابِ قَد جاءكُم رسولُنَا يبين لَكُم كَثيراً مما كُنْتُم تُخْفُون من الْكتَابِ ويعفُو عن كَثيرٍ قَد جاءكُم من الله نُور وكتَاب مبِين ۝ يهدي بِه الله من اتبع رِضوانَه سبلَ السلام ويخْرِجهم من الظلُمات إِلَى النورِ بِإِذْنه ويهديهِم إِلَى صراط مستَقيمٍ ﴾ [المائدة:15 ، 16]

## قائمة المراجع والمصادر:


- http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/index.htm
- http://en.wikipedia.org/wiki/Dot-com_bubble
- http://www.jheary.com/gdp.jpg
- http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e2/Federal_Funds_Rate_(effective).png
- http://www.csus.edu/indiv/j/jensena/sfp/us/index.htm
- Demyanyk, Y,Hemert, O.V.(August 19,2008)."Understanding the Subprime Mortgage Crisis". Federal Reserve Bank of St.Louis,USA.
- Gwinner W.B and sanders A.(September 2008)."The Sub Prime Crisis: Implications for Emerging Markets". Policy Research Working Paper(4726), The World Bank, Washington, USA.
- http:/www.IMF.ORG
- http:/Worldbank.org
- http:/www.aba.com/Industry+Issues/Financial Crisis2008.htm.
- http:/www.arab-api.org
- http:/www.Darelmashora.com